

«نפט الكويت» تطورت قاعة «دسمان» في مطار الكويت

هاشم: 2,9 مليون برميل إنتاج الكويت النفطي



هاشم هاشم ورشا الرومي خلال قص شريط افتتاح القاعة الجديدة



هاشم هاشم ورشا الرومي يتوسطان قيادات شركتي نفط الكويت والخطوط الجوية الكويتية عقب افتتاح قاعة دسمان في مطار الكويت

كونا: قال الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت، هاشم هاشم: إن مشاركة الشركة في مشروع تطوير قاعة دسمان بمطار الكويت وبيوآسات (كاونترات) الدرجة الاولى التابعة لشركة الخطوط الجوية الكويتية هي هدية الشركة الى الشعب الكويتي بمناسبة الاعياد الوطنية.

وأضاف هاشم على هامش افتتاح قاعة دسمان في المطار و(كاونترات) الدرجة الاولى ورجال الاعمال التابعة للشركة والخطوط الجوية الكويتية بعد تطويرها إن هذا المشروع إحدى وجهات الكويت الواجب أن تكون على أعلى مستوى.

وأوضح أنه أيضا أحد مشاريع الشركة الخاصة بمفهوم المسؤولية المجتمعية وجاء بمبادرة من أحد قطاعات الشركة وتحديدًا مديرية جنوب وشرق الكويت كهدية بسيطة ومساهمة من الشركة في التعاون مع (الطائر الأزرق). وذكر أن الخطوط الجوية الكويتية (الطائر الأزرق) عازية على كل قلب كويتي ولها كل التقدير على مستوى المنطقة، لافتا إلى أن الجهات المعنية لديها طموحات كبيرة بتحديث مطار الكويت ليكون أفضل وأفضل.

وأعرب هاشم عن الشكر للخطوط الجوية الكويتية على إتاحة الفرصة للشركة

40٪ عوائد صندوق «الهند» في 2014

واصل صندوق الهند المدار من قبل شركة المدينة للتمويل والاستثمار تحقيق نتائج متميزة خلال عام 2014 محققا عوائد بلغت 40٪، ويتفوق الصندوق بهذا الأداء على مؤشر السوق الهندي SENSEX والذي بلغ أداؤه 30٪ عن نفس الفترة.

وقال مدير الصندوق طلال اليوسف إن صافي قيمة وحدة صندوق الهند بلغ 1,275 دينار وذلك في نهاية ديسمبر الماضي ليؤكد أنه كان وما زال واحدا



طلال اليوسف

من أفضل الصناديق الاستثمارية، مشيرا إلى أن هذا التمييز لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة الإستراتيجية الموضوع من إدارة الصناديق بالشراكة للارتقاء بأداء الصندوق وتحقيق أعلى عائد لحملة الوحدات.

وأضاف أن الأسواق الهنذية شهدت العديد من التطورات الاقتصادية مؤخرا حيث تم خفض سعر الفائدة 0,25٪ لأول مرة منذ مارس 2013 لتبلغ 7,75٪، وذلك بعد استقرار معدلات التضخم عند مستويات معتدلة في السوق الهندي مما ساهم في انتعاش قطاع البنوك والخدمات المالية ونمو الائتمان وتأثيره في تحريك العجلة الاقتصادية في البلاد.

«الجمان»: خفض نادر لحصة «وطنية» في «أجيليتي»

ذكر تقرير مركز الجمان انه ما زال زخم حركة الملكيات المملعة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة محافظا على دفعه المرتفع للأسبوع الرابع على التوالي، حيث تم رصد 11 حركة للملكيات المملعة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 11/15/2015، تصورها عمليات الرفع بواقع 6 حركات، وهو ما يفوق 50٪ من إجمالي الحركة خلال الأسبوع المذكور، لتلتها كل سن عمليات الخفض والخروج من قوائم كبار الملك بمقدار حركتين لكل منهما، في حين تم رصد حركة واحدة فقط باتجاه الدخول في القوائم المذكورة.

وقد واصل للأسبوع الثاني على التوالي عبدالمجيد عبدالرازق علي الزلزلة تعزيز حصته في «المدن» بمقدار 8,800 نقطة مئوية من 16,500 إلى 17,300، كما رفعت شركة البروج للاستثمار العقاري حصتها في «المدن» أيضا بمقدار 5,595 نقطة مئوية من 6,660 إلى 7,255٪، كما رفعت شركة البروج العامة للمأمينات الاجتماعية برفع حصتها في «تبريد» بواقع 1,300 نقطة مئوية من 5,100 إلى 6,400٪، وعلى صعيد حركة الملكيات المملعة للكتل الناشطة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 11/15/2015، فقد رفعت شركة الخير القابضة حصتها في «المدينة» بمقدار 0,570 نقطة مئوية من 19,710 إلى 20,280٪، كما رفعت شركة التلكتك جروب للتحارة العامة والمقاولات حصتها في «بترولف»، بواقع 0,120 نقطة مئوية من 16,890 إلى 17,010٪، علما أن كل من «طلبة الخير» و«اتلكتك جروب» من الأذرع الاستثمارية لـ «كتلة المدينة»، كما رفعت «استثمارات» حصتها في «ورقية» بمقدار 10,031 نقطة مئوية من 9,685 إلى 10,031٪، وأيضا فيما يتعلق بحركة الكتل الاستثمارية لكن باتجاه الخفض والخروج من قوائم كبار الملك، فقد لوحظ نشاط ملحوظ لـ«كتلة الزمان» و«باجاه» و«فانئس»، حيث خفضت شركة برهان القابضة حصتها فيها بمقدار 3,720 نقطة مئوية من 9,830 إلى 6,110٪، بينما خرجت شركة مجموعة الوزان الكويتية للتحارة العامة والمقاولات وكتل شركة محزن الجهيزيات من قائمة كبار ملاك «فانئس»، حيث كانت تمتلك الأولى 19,250٪ من رأس مالها، بينما كانت تمتلك الثانية 75,440٪ من رأس مالها، وقد كان ذلك التخليص والخروج من قوائم كبار ملك «فانئس» مقابل دخول شركة مجموعة الأوراق المالية للتحارة العامة والمقاولات في قائمة كبار ملاكها بنسبة 26,874٪، وقد آتت تلك الحركة في قائمة كبار ملك «فانئس» انعكاسا لإعلان سوق الكويت للأوراق المالية عن إتمام بيع نحو 104 ملايين من أسهم الشركة يوم الخميس الموافق 11/8/2015 ما بين 4 أطراف من «كتلة الزمان» وشركة مجموعة الأوراق المالية لحساب العميل شركة مجموعة الأوراق الخاصة للتحارة العامة والمقاولات، وأخيرا، تم رصد خفض نادر لـ«وطنية» لحصتها الاستراتيجية في «أجيليتي» ولو بشكل طفيف بلغ 0,100 نقطة مئوية من 22,440 إلى 22,340٪، وذلك خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 11/15/2015.

عوائد سلبية فإن ذلك يخلق بيئة مثالية لتراجع اليورو لفترة طويلة.

أسواق العملات

قال البنك المركزي السويسري إن السبب الرئيسي لإلغاء الحد الأعلى سعر الفرنك هو أن الفرق بين سعر تداول الفرنك في الأسواق والقيمة الفعلية للفرنك قد تضاعف منذ استحداث الحد الأدنى لسعر التداول، ويعزى هذا التضائل بدرجة كبيرة إلى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل العملة السويسرية. مما لا شك فيه أن الأسواق سيكون لها تأثيرها الخاص لوجهة النظر هذه وخاصة على ضوء تجدد مكاسب الفرنك على حساب العملة الأميركية في أعقاب الخطوة التي اتخذها البنك المركزي السويسري يوم الخميس. وبما أن البنك المركزي السويسري قد بدأ باستثمار في زيادة احتياطيات من العملات الأجنبية، وخاصة باليورو، من خلال دفاعه عن الحد الأدنى البالغ 1,200، فقد انخفضت الضغوط على البنك بشكل كبير مع تراجع اليورو بنسبة 17٪ تقريبا مقابل الدولار الأميركي منذ شهر يوليو 2014.

التدفقات النقدية

لا تزال الصورة سلبية في المملكة المتحدة، فبعد أن تراجع الجنيه في بداية الأسبوع بسبب ضعف البيانات المتقلبة بالتضخم ومؤشر أسعار المنتجين، عاد الجنيه للارتفاع من جديد بعد قيام البنك المركزي السويسري بتخفيض سعر الفائدة إلى 0,75٪. وبعد أن تزايد التكهانات بأن البنك المركزي الأوروبي سوف يعلن عن حملة تيسير كمي خلال الأسبوع القادم، وفي التكهانات التي ألهبت مشاعر المستثمرين. وكما نكرنا في تقارير سابقة، وعلى افتراض أن البنك المركزي الأوروبي سيطبق برنامج التيسير الكمي الذي طال انتظاره في أوائل سنة 2015، فإن الجنيه سوف يستفيد من تدفقات محافظ الاستثمار على خلفية العوائد على الاستثمارات في أوروبا.

ما الحركة التالية لبنك اليابان؟

بعد القرار الذي اتخذته البنك المركزي السويسري، أفادت تقارير واردة من اليابان بأن عددا من مسؤولي بنك اليابان أصحوا بشعرون بقلق متزايد حول استمرار البنك بشراء كميات هائلة من السندات الحكومية، وذلك بالنظر إلى وجود «آثار جانبية سلبية لبرنامج التيسير الكمي هذا وتزايد الضغوط من جانب القطاع المالي بشكل مستمر» على حد تعبير عدد من كبار مسؤولي بنك اليابان، حيث إن قيام بنك اليابان بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية اليابانية قد أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى مستويات متدنية غير مسبوقة، الأمر الذي جعل من المستحيل على شركات التأمين تحقيق عوائد كافية على الاستثمارات في سندات الحكومة اليابانية بالقدر الكافي الذي يسمح لهذه الشركات بدفع منافع لحاملي وطاق التامين.

فائدة سلبية. ولا يزال النحاس والنفط موضوع نقاش متواصل مع تشكل ما يشبه الإجماع على أن استمرار تراجع أسعار النفط، يعزى بشكل رئيسي إلى زيادة العروض العالمي من هذه السلعة، ولا تزال المشكلة تكمن في أن الهبوط المفاجئ لسلع أخرى، وخاصة النحاس، خلال الأسبوع، عزز وجهة النظر القائلة بأن مسيرة النمو الاقتصادي العالمي ربما باتت تواجه مخاطر جسيمة وأصبحت بحاجة لمزيد من التحفيز.

«الوطني»: حالة عدم اليقين تلف الاقتصاد العالمي

هل حان الوقت لتوقف الدولار الأميركي عن الارتفاع؟ في الجانب الأميركي، انخفضت العوائد بشكل حاد وغير متوقع منذ بداية سنة 2015 مع استمرار بحث المستثمرين عن استثمارات آمنة، ومع استمرار حالة عدم اليقين التي تلف الاقتصاد العالمي، وخاصة بعد لجوء البنك المركزي السويسري لإلغاء الحد الأدنى للسعر وقيامه بتخفيض سعر الفائدة إلى 0,75٪ يوم الخميس، أصبح المستثمرون يستعدون بدء التشدد النقدي من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي قبل نهاية سنة 2015.

تيسير كمي أو لا تيسير كمي؟

● لعل الإجراء الذي اتخذته البنك المركزي السويسري يوم الخميس يشكل مؤشرا جيدا إلى الاتجاه الذي سيسلكه البنك المركزي الأوروبي خلال الأسابيع القادمة، ولا يسعنا في هذه الظروف إلا أن نتذكر كيف قرر البنك المركزي الأوروبي في شهر أكتوبر الماضي وقف برنامج التيسير الكمي الخاص به لفتنجا بعد يومين فقط بإعلان بنك اليابان عن إطلاق برنامج تيسير كمي ضخم.

وسواء قام البنك المركزي الأوروبي بإطلاق برنامج تيسير كمي يوم 22 من يناير الجاري أو لم يقم، بات السعر الحالي لليورو يعكس أثر قيام البنك المركزي الأوروبي بالإعلان عن إطلاق برنامج التيسير الكمي بعد اجتماعه الدوري يوم 22 يناير أو اجتماعه في شهر مارس (حيث أن البنك قد ألقى اجتماعه الدوري لشهر فبراير). وتعتبر الأسواق قرار محكمة العدل الأوروبية يوم الأربعاء الماضي نقطة إيجابية لصالح البنك المركزي الأوروبي لأن قرار المحكمة لم يرفض حدودا رئيسية على نطاق تطبيق أي برنامج تيسير كمي قد يتم إطلاقه.

وحيث أن الأسواق قد أخذت سلفا بغير الاعتبار أن برنامج التيسير الكمي سوف يشمل ما يصل مجموعا إلى تريليون يورو من الأصول، ومع وجود أسعار فائدة سلبية، قد يكون أثر هذا المزيج سلبيا على المدى الطويل من وجهة نظر المستثمرين الذي يرغبون في المحافظة على مراكزهم في العملة الأوروبية، ولهذا السبب فإن مديري الاحتياطيات وأصحاب الاستثمارات طويلة الأجل قد يمتنعون عن الاحتفاظ باليورو ضمن محافظهم طويلة الأجل. وبالنظر إلى أن متوسط أعمار سكان القارة الأوروبية يعتبر مرتفعا فإن المستثمرين مضطرون للبحث عن أماكن أخرى بحثا عن استثمارا تدر عوائد كافية لتغطية احتياجاتهم في فترة تقاعدهم، ولأن الاستثمارات الأوروبية عالية الجودة العالية تعطي

قال تقرير بنك الكويت الوطني أن البنك المركزي السويسري يستحدث نظام الحد الأدنى لسعر العملة، حيث صرح نائب رئيس البنك الوطني السويسري (البنك المركزي) يوم الثلاثاء بأنه مقتنع بأن تحديد حد أدنى لسعر العملة يجب أن يبقى حجر الزاوية للسياسة النقدية.

لكن البنك، وفي خطوة غير متوقعة، أعلن يوم الخميس أنه قد ألغى الحد الأدنى لسعر الصرف وخفض سعر الفائدة لتصبح أكثر سلبية (-0,75٪) الأمر الذي يفتح المجال لمزيد من الانخفاض ويدون وبنود، ونتيجة تم فجأة اختراق حاجز سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 1,200، وكانت نتيجته أشبه بنسوانمي ضرب الأسواق المالية. ولأن الحد الأدنى المذكور كان موجودا منذ سنة 2011، كان الإجراء الذي اتخذته البنك يوم الخميس مفاجأة كبيرة وأدى إلى تغيير سعر العملة بنسبة 30٪ خلال دقائق قليلة إن لم يكن خلال ثوان معدودة. وبالنظر إلى التعقيد البالغ لقرار البنك الوطني السويسري هذا، كان القرار بحد ذاته رسالة للأسواق بأنه بات من الصعب جدا التكهّن بما ستكون عليه سياسة البنك خلال سنة 2015، ويمكن وقع هذا الإجراء في أن البنك دأب باستمرار على تأكيد التزامه بالمحافظة على الحد الأدنى لسعر الفرنك إلى أن جاءت تلك الخطوة المفاجئة والتي خلقت حالة من الفوضى في الأسواق التي سوف تعتبر يوم الخميس الماضي يوما مفصليا في تاريخها.

وعلى صعيد أسعار العملة، أصبح اليورو، وبشكل لا رجة فيه، عملة التمويل المختارة، وكما نكرنا، أشعل قرار البنك المركزي السويسري تداولات الأسواق يوم الخميس نتيجة لإلغاء الحد الأدنى لسعر اليورو مقابل الفرنك لتخفيض سعره في الأسواق من 1,20 إلى 0,8517، خلال ثوان قليلة، قبل أن يقفل عند مستوى 0,9941 بتراجع بلغ 16٪ تقريبا خلال يومين. كما تراجع الدولار خلال الأسبوع مقابل عدد من العملات الرئيسية باستثناء العملة الأوروبية وذلك نتيجة لضعف بيانات مبيعات التجزئة الأميركية لشهر ديسمبر وارتفاع العدد الأسبوعي لعدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة. أما بالنسبة لمركز الدولار مقابل اليورو، فقد جرت أولى تداولات العملة الأوروبية خلال الأسبوع بسعر 1,1841 مقابل الدولار واقتلت في نهاية الأسبوع بسعر 1,1560، أما بالنسبة للجنيه الاسترليني فقد بدأ الأسبوع بسعر 1,5160 واقتل على 1,5150.

وفي آسيا، ظلت تداولات الين الياباني ضمن نطاق 115,86 و119,32 ينا مقابل الدولار، وبعد أن خفض البنك المركزي السويسري سعر التداول إلى 0,75٪ راجت تكهانات في الأسواق بأن بنك اليابان ربما كان يدرس جدوى اتخاذ خطوة مماثلة في اليابان، الأمر الذي عزز موقف العملة اليابانية لتقفل بسعر 117,50 ينا مقابل الدولار الأميركي.

وفي أسواق السلع واصل الدولار الارتفاع ليصل إلى 1,280 دولار مع استمرار المستثمرين في البحث عن استثمارات آمنة على خلفية تزايد عدد البنوك المركزية التي باتت تعرض أسعار

6 أهداف إستراتيجية للخطة الإنمائية متوسطة الأجل الأولى

مجلس الأمة خلال أول سنتين من اقرار الخطة وعددها 44 مطلباً «أصبحت 38 مطلباً لاحقاً بعد دمج عدد من القوانين»، إضافة إلى حزمة متكاملة من المتطلبات المؤسسية يبلغ عددها 16 مطلباً «أصبحت 17 مطلباً لاحقاً»، موزعة على مجالات التنمية الثلاثة. كما تضمنت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الأولى مقترحا لإنشاء منظومة المتابعة التخطيطية المتابعة سياسات وإحصاء ومعلومات. ونظرا الطبيعة الإصلاحية الهيكلية التي تتبناها الخطة الإنمائية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فقد أولت الخطة اهتماما بالغا لتطوير البنيتين التشريعية والمؤسسية لمساندة وتحسين مستهدفات وسياسات ومشروعات التنمية وتحسين الاداء الحكومي. ولهذا الغرض تضمنت الخطة حزمة متكاملة من المتطلبات التشريعية التي التزمت الحكومة بتقديمها إلى اللجنة.

من المستهدفات الكمية الأولى هي مجموعة مستهدفات كمية في المجال الاقتصادي ومستهدفات كمية في مجال التنمية البشرية والمجتمعية كما تحوت الخطة مجموعة من السياسات العامة بلغ عددها 231 سياسة توزعت على مجالات التنمية الثلاثة السياسات الاقتصادية وسياسات تنموية بشرية ومجتمعية وسياسات إدارة وتحظية الطبيعية والإصلاحية الهيكلية التي تتبناها الخطة الإنمائية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فقد أولت الخطة اهتماما بالغا لتطوير البنيتين التشريعية والمؤسسية لمساندة وتحسين مستهدفات وسياسات ومشروعات التنمية وتحسين الاداء الحكومي. ولهذا الغرض تضمنت الخطة حزمة متكاملة من المتطلبات التشريعية التي التزمت الحكومة بتقديمها إلى اللجنة.

زيادة مساهمة القطاع الخاص مع الأخذ بالإعتبار العدالة الاجتماعية وتملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الثالث للخطة الإنمائية متوسطة الأجل الأولى في دعم التنمية البشرية المجتمعية لما تنقله من أولوية حاكمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعرفية في الكويت لإتباطها ببناء الإنسان الكويتي ومكوناته وولائه وانضمامه في بوتقة المجتمع الواحد.

ركز الهدف الرابع على تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية بهدف تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي بما يحسن التركيبة السكانية لمصلحة المواطنين كونه يسعى إلى أحدث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل عبر

«بيتك كابيتال»: شراء الأسهم القيادية يقود السوق للارتفاع

ذكر تقرير صادر عن شركة بيتك كابيتال للاستثمار ان جميع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية اغلقت بإيجابية حيث ارتفع المؤشر السعري بـ107,6 نقاط ليغلق عند مستوى 6,598,67، وكذلك ارتفع مؤشر كويت 15 بحوالي 33,8 نقطة ليغلق عند 1,077,57 في نهاية الأسبوع. وكان ارتفاع السوق نتيجة المكاسب الاستثنائية التي حققها الأسهم الكبيرة والمتوسطة من خلال ارتفاع أسعارها مما أدى لانتعاش مؤشرات السوق. على سبيل المثال ارتفع سعر سهم بيت التمويل الكويتي بـ 40 فلسا ليغلق عند 760 فلسا وكذلك ارتفع سعر سهم شركة الاتصالات المتقلبة - زين بـ 40 فلسا أيضا ليغلق عند 550 فلسا عند نهاية الأسبوع. وبالنسبة لنشاط السوق، بلغ حجم التداول 1,34 مليار سهم خلال الأسبوع مرتفعا بنسبة 19,8٪ مقارنة بالأسبوع الماضي، حيث شهدت معظم قطاعات السوق نشاطا في حركة تداولاتها. بالنسبة للقطاعات الرئيسية شهد قطاع العقار الذي يساهم بـ 27,13٪ من إجمالي تداولات السوق ارتفاعا شديدا في حجم تداولاته بنسبة 46,29٪، حيث بلغ 363,84 مليون سهم. وكذلك شهد قطاع البنوك الذي يساهم بـ 7,67٪ من إجمالي التداولات زيادة في حجم تداولاته بنسبة 14,73٪ ليصل حجم تداولاته لـ 102,89 مليون سهم خلال الأسبوع. أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية الذي يساهم بـ 43,21٪ من إجمالي تداولات السوق فقد شهد ارتفاعا طفيفا في حجم تداولاته بنسبة 0,05٪ ليصل لـ 579,5 مليون سهم. ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للسوق بنسبة 2,4٪ لتستقر عند 30,05 مليار دينار من الأسهم الزابحة حقق سهم شركة الاتصالات المتقلبة - زين مكسبا في قيمته السوقية بنسبة 5٪ خلال الأسبوع. باعتبارها كانت المكاسب الاستثنائية للقيادة ترجع أساسا إلى كمية الكسب الشديدة لها في الأسابيع الماضية وسط تاثر المستثمرين بأبحاث السوق السلبية ما أدى إلى تراجع أسعارها بشكل كبير. على صعيد الشركات الإسلامية، ومن أصل 56 شركة إسلامية، ارتفعت أسعار أسهم 32 شركة بينما تراجعت أسعار أسهم 11 شركة خلال الأسبوع.